إجتماع لجنة تسيير مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية على المستوى الوزاري

كلمة برنامج الامم المتحدة الإنمائي

الدكتور عادل عبد اللطيف
مدير برنامج إدارة الحكم في الدول العربية

19 – 20 آيار/مايو 2006

شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

معالي وزير الدولة للتنمية الإدارية في جمهورية مصر العربية الدكتور أحمد درويش،
معالي الوزراء الحاضرين من الدول العربية،
سعادة السفير سيبشيرو نوبورو، ممثل وزارة الخارجية في اليابان،
السيد ريتشارد هيكلينجر، نائب الأمين العام في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
حضرات السادة المشاركين،

يسرني ان أرحب بكم باسم المكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى اجتماع لجنة تسيير مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية على المستوى الوزاري والذي يعقد في شرم الشيخ برعاية كريمة من جمهورية مصر العربية الممثلة بوزارة التنمية الإدارية.

ونحن اليوم بصدد مراجعة ما تم إنجازه بعد مرور ما يزيد عن عام على إطلاق هذه المبادرة بمحاورهاٍ الستة[1] في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية والتي تضمنت رصد وتحليل واقع الدول العربية المشاركة، و نحن اليوم أيضاً بصدد التحضير لإطلاق المرحلة الثانية التي سوف يتم فيها إنجاز خطط العمل الوطنية وترجمتها الى اجراءات ملموسة وتطبيقات عملية تستفيد منها الدول العربية.

وكما تعلمون أن هذه المبادرة قامت في عملها وآلياتها على تعزيز وتكملة جهود الدول العربية في مجال تطوير وتحديث الإدارة، دون خلق مسارات متوازية تقلل من قوة الدفع المطلوب لإنجاح عملية إصلاح الإدارة التي تعد حاجة وطنية وإقليمية و تمثل أهمية متزايدة لا سيما في ظل العولمة وانفتاح الأسواق والتقدم التكنولوجي الحاصل.

و بناء على ما تقرر في مؤتمر البحر الميت فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الدعم الفني و المادي للمحاور الخاصة: تقديم الخدمات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص

[1] 1) الخدمة المدنية والنزاهة، 2) الحكومة الالكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، 3) إدارة الأموال العامة، 4) تقديم الخدمات العامة، والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والإصلاح الرقابي، 5) دور القضاء وتنفيذ الاحكام، و6) المواطنين، والمجتمع المدني، وإصلاح القطاع العام.

(المحور الرابع) و دور القضاء وتنفيذ الأحكام (المحور الخامس) و دور المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام (المحور السادس).

وقد شارك في اعمال هذه المحاور الثلاث 15 دولة عربية، وتم إعداد 26 تقريرا وطنيا توزعت على 10 دولة هي الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، والعراق، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن.

وفيما يتعلق بما تم تحقيقه في إطار المرحلة الاولى من المبادرة، أود أن أتعرض لجانبين:
أولا: ما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الدول العربية والدول الصناعية الراعية والمانحة ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)،
ثانيا: على ما تم إنجازه من عمل خلال هذه المرحلة.

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المبادرة

قام البرنامج طوال 15 شهرا بتقديم الدعم للأطراف المشاركة في المبادرة من خلال:

1. المساهمة في تأسيس اللجان الوطنية في الدول العربية المشاركة و تقديم الإرشاد والدعم لطواقم العمل
2. تنظيم الإجتماعات الإقليمية وورش العمل
3. توفير الخبرات الإقليمية والدولية
4. تسهيل التواصل بين كافة الأطراف المشاركة في المبادرة
5. إعداد الوثائق المرجعية والإرشادية، وشمل ذلك نموذج لتحليل التقارير الوطنية (خاص بالمحور الرابع) ودليل إعداد التقارير الوطنية (خاص بالمحور الخامس) وإطارين تحليليين أحدهما لمشاركة المواطنين في إصلاح القطاع العام والآخر لمشاركة المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام (خاص بالمحور السادس)
6. إرساء آلية عمل فعالة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD).

وقد توطدت، نتيجة هذا الدعم، علاقة عمل ناجحة جمعت فريق العمل والخبراء العاملين في البرنامج (UNDP)، مع ممثلي الدول العربية المشاركة في محاور هذه المبادرة وممثلي وخبراء الدول الصناعية الراعية والمانحة، لا سيما الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.
ونشأ عن ذلك تبادل فعال في الخبرات والأفكار وسمحت بتكوين اساس صالح للتعاون في المستقبل من أجل إنجاز المرحلة الثانية من المبادرة.

منجزات المرحلة الأولى بشكل عام

كما تعلمون إن الغاية الرئيسية من هذه المبادرة هي إرساء إطار للعمل يسمح بتوفير نظرة متكاملة لكيفية تعزيز و تطوير إدارة الإصلاح المؤسسي بالاستفادة من الخبرات الاقليمية والدولية المتراكمة مع إشراك كافة الأطراف المعنيين في هذه العملية التحديثية والتطويرية سواء من الدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

الخطوة الأولى تكون في توفير البيئة الملائمة لهذه العملية، وهنا جاء دور المرحلة الأولى من المبادرة التي تم فيها العمل على:

1. **بناء شراكة مع الدول العربية** من خلال الاجتماعات وورش العمل التي تم عقدها (11 اجتماعا وورشة عمل + مهمات الى 8 دول عربية) والتي تم فيها تأكيد الإرادة السياسية واستعداد الدول للانخراط في نشاطات المبادرة و تم فيها إرساء مبدأ الريادة الوطنية و الإقليمية (National and Regional Ownership).
2. **بناء المعرفة وجمع المعلومات** من خلال التقارير الوطنية التي تم إنجازها بمساعدة خبراء وطنيين ولجان وطنية (26 تقريرا وطنيا). وقد رصدت هذه التقارير الواقع في كل دولة وحللت حاجاتها في ضوء الأولويات الوطنية وفي ضوء ما تم إنجازه حتى الآن من إنجازات في إطار الإصلاح المؤسسي.
3. **بناء شبكة من اللجان الوطنية المتخصصة** في 10 دول عربية هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وسوريا، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن. تضم هذه اللجان وزراء من الدول المذكورة و كبار الموظفين.
4. **بناء شبكة من الخبراء** تضم أكثر من 25 خبيرا من مختلف الدول العربية لخدمة المحور الرابع والخامس والسادس من المبادرة.

وقد يفيدنا هنا استعراض ما قدمه كل محور الى هذه المبادرة من منظور تعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة وتشجيع الممارسات الجيدة في هذا الخصوص.

تناول المحور الرابع موضوع تقديم الخدمات العامة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإصلاح التنظيمي برئاسة الجمهورية التونسية وبمشاركة المملكة المتحدة. وقد تم التركيز هنا على تعزيز مبادئ الشفافية و تسهيل الوصول الى المعلومات، وذلك من أجل تقديم الخدمات العامة بصورة أكثر فعالية وجودة مع استجابة أكفء لحاجات المواطنين في ظل التغيّرات الحاصلة من العولمة وانفتاح الأسواق والتقدم التكنولوجي وغيرها. كما تم التركيز على إشراك القطاع الخاص في هذه العملية إدراكا لأهمية الدول الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد اليوم ولضرورة تعزيز هذا الدور في الدول العربية.

أما في إطار المحور الخامس الذي يتناول موضوع القضاء وتنفيذ الحكام، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية ومشاركة الولايات المتحدة وفرنسا، فقد تم التركيز فيه على تعزيز حكم القانون من خلال تعزيز قدرة القضاء على تطوير وسائل عمله وبناء القدرات الداعمة لذلك من خلال التدريب وتبادل الخبرات والمعرفة والتجارب الناجحة في المنطقة العربية وغيرها، والعمل على تنشيط وتطوير عملية تنفيذ الاحكام، وتقريب القضاة من المتقاضين، وتسهيل الوصول الى المعلومات القانونية والقضائية.

اما في المحور السادس الذي يتناول دور المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام، برئاسة الجمهورية اللبنانية ومشاركة الاتحاد الاوروبي، فقد تم التركيز على تعزيز مبدأ المشاركة من خلال إجراء دراسات معمّقة حول دور المجتمع المدني والمواطنين في إصلاح القطاع العام وتمتين الشبكات بين كافة الجهات المعنية. وقد تم تقييم مشاركة المجتمع المدني في عمليات إصلاح القطاع العام وامكانية تطوير دوره في صياغة السياسات العامة وتوفير الخدمات العامة.

إن العمل الذي تم إنجازه ضمن المحاور الثلاث المذكورة يصب في مجمله في إطار سبل تعزيز وتشجيع الممارسات التي من شأنها تسريع عمل الإدارة و تقديمها للخدمات و تقريبها من المواطن و إحتياجاته و جعلها أكثر شفافية.

و بناء على ما تقدم، بات واضحا أن هذه المبادرة في تركيزها على تحديث وتطوير الإدارة المؤسسية، في الدول العربية، تسعى الى تقريب هذه الأدارة ووسائل عملها الى المواطن وجعلها أكثر استجابة لحاجاته في إطار من الشفافية وحرية الوصول الى المعلومات ومن خلال مقاربة مبنية على المعرفة.

ويأتي هذا منسجما مع إرادة الدول العربية نفسها التي تم التعبير عنها في إعلان تونس الصادر عن القمة العربية السادسة عشر المنعقدة في تونس في أيار/مايو 2004. وتم التأكيد عليه في إعلان البحر الميت الذي أطلق هذه المبادرة. وقد بدأت عملية التطوير بالفعل من خلال خطوات جادة في أكثر من دولة، لكن الحاجة الى دعم هذه الخطوات يبقى أمرا مطلوبا.

مع دخول مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية مرحلتها الثانية، نعيد تأكيد عزمنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شركائنا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالعمل على توظيف الخبرات الإقليمية والدولية ووسائل الدعم المتاحة في خدمة الدول العربية من أجل دفع وتيرة التحديث والتطوير التي بدأت وحققت نتائج ملموسة في أكثر من دولة حسب التقارير الوطنية التي تم إعدادها في المرحلة الأولى من المبادرة.
و سيتم التركيز في المرحلة الثانية على حزمة من الأنشطة تدور حول تعزيز القدرات المؤسسية و البشرية ونقل المعرفة و إدخال أدوات و معايير لقياس النتائج ومتابعة التقدم في العمل (monitoring progress).

ونغتنم الفرصة لنشكر الدول العربية المشاركة التي قدمت كل الجهود في العمل في سبيل إنجاح نشاطات هذه المبادرة ونأمل أن يستمر هذا التعاون لتحقيق المزيد من التقدم في مسيرة التحديث والتطوير. كما نشكر الدول المانحة التي قدمت المساندة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي

حكومات الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا واليابان على مساهمتها في سبيل إنجاح المرحلة الأولى من هذه المبادرة.

ونأمل أن تقوم الدول المانحة بإكمال دعمها المادي والفني للمرحلة الثانية وأن يزداد هذا الدعم في المستقبل. هذا وقد قدمت الدول الصناعية فعلا الدعم المادي والفني لهذه المبادرة، ولكننا نطمح أن توسع هذا الدعم وأن يكون على مستوى درجة الإلتزام السياسي والإحتياجات التي أبرزتها هذه المبادرة. كما ندعو أيضاً الصناديق العربية التي تقدم دعماً لجهود التنمية أن تنضم الى هذا العمل الإقليمي العالمي لتعزيز قدرات الإدارة العامة في الوطن العربي.